تدمير قطار الركاب بين موسكو وباكو على يد الأرمن. مقتل أحد عشر شخصًا، وإصابة اثنين وعشرين آخرين.

الدينية، التي كانت تهدف من خلالها إلى تشويه التاريخ، وتغيير الحقائق على الأرض.

خاضت أذربيجان حرب قراباغ بعد أن فرضت عليها، وأثبتت للعالم كله أنها لم تكن تريد الحرب رغم قدرتها عليها بجدارة، وهذا ما تحقق خلال أربعة وأربعين يومًا، حينما استعادت أراضيها المحتلة، واستسلام الطرف المحتل، وخضوعه لشروط الطرف المنتصر بتسليم باقي الأراضي المحتلة دون قتال.

المراجع:

- مختصر تاريخ أذربيجان- د. محمود إسماعيل- مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث- الطبعة الأولى -1995 دبي.
- أزمة ناقورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان- يوهانس راو- مركز الحضارة العربية- الطبعة الأولى -2008 القاهرة.
- الوثائق والمستندات المتعلقة بتأسيس مقاطعة قراباغ الجبلية ذات الحكم الذاتي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية -1918 -1952 أذر نشر -1989 باكو.
- الأرشيف التاريخي الحكومي لجمهورية أذربيجان.
- وثائق السياسة الخارجية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية- المجلد الرابع- دار النشر السياسية الحكومية -1960 موسكو.
- مجلة شئون الشرق الأوسط- العددين 21، -22 يناير، أبريل 2007. مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية على الشرق الأوسط- د. الصفصافي أحمد القطوري.
- مجلة شئون الشرق الأوسط- العدد الثامن عشر- أبريل -2006 أذربيجان بين جذورها الشرقية والضغوطات الغربية- د. الصفصافي أحمد القطوري.
- لوموند ديبلوماتيك العربية- مارس -2001 باريس- المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا- جان جيراس.
- مجلة Solntse Rossii- العدد -279 موسكو.
- دائرة المعارف البريطانية.
- الموسوعة الحرة، لينوتي مروفيلي.
- موسوعة أذربيجان الوطنية- وزارة الثقافة -2007 باكو.

قراباغ: نظرة من الخارج

أعمال إرهابية ضد السكان المدنيين بأسلحة الأرمن القوية. تفجير حافلة "تبليسي –باكو" على يد الأرمن. ومقتل خمسة أشخاص، وإصابة خمسة وعشرين آخرين.

تحتضنه أراضي قراباغ من معالم وتراث حضاري وإنساني تتمثل في مساجد وقلاع وحصون ومتاحف وغيرها، وكل هذا التراث الذي ظل صامدًا طوال سنوات الاحتلال الأرمني رغم ما تعرض له ذلك التراث من عمليات تشويه وتدمير من قبل قوات الاحتلال الأرمني بهدف تغيير المعالم الحضارية والهوية الأذربيجانية، وطمس حقائق التاريخ.

عملت أذربيجان منذ انتهاء حرب قراباغ الأولى عام 1994، على وجود تسوية سلمية عبر الطرق الدبلوماسية لقضية قراباغ، وسارت على طريق التفاوض الذي حددته مجموعة مينسك المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمكونة من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا، والمعنية بالبحث عن تسوية سلمية لهذا الصراع، بغية تطبيق قرارات مجلس الأمن الأربع " 822، 853، 874، 884" الصادرة عام 1993، والتي تنص على انسحاب أرمينيا دون قيد أو شرط من أراضي أذربيجان المحتلة، ولكن استجابة من أرمينيا التي ظلت تراوغ في تطبيق تلك القرارات، وقد ساعدها على ذلك عدم وجود ضغوط عليها من المجتمع الدولي، وخاصة من الدول الأعضاء بمجموعة مينسك.

تجمعت عوامل كثيرة جعلت أذربيجان تتخلى عن سياسة ضبط النفس التي اتبعتها على مدار سبع وعشرين عامًا، كان في مقدمته الاستفزازات الأرمينية على طول خط وقف إطلاق النار، فقد كانت تحاول اختبار مدى صبر أذربيجان، وجرها إلى أتون حرب كانت تعتقد أنها سوف تنهي على حالة الازدهار التي تعيشها، هذا بالإضافة إلى الضغوط الداخلية في أذربيجان الناتجة عن وجود مليون لاجئ أذربيجاني نزحوا عن بيوتهم وأرضهم منذ ما يقرب من ثلاثين عامًا، إلى جانب انسداد كل الأفق التي من شأنها أن تؤدي إلى تسوية سلمية، خاصة مع عدم وجود جدية من مجموعة مينسك لتسوية النزاع والضغط على أرمينيا، يضاف إلى كل ذلك أن أذربيجان وشعبها كان لديها الرغبة في استعادة الكرامة الوطنية، والاستفادة من خيرات أرضها التي عمل الأرمن على نهبها، واستنزافها طوال سنوات الاحتلال، مع استمرار أرمينيا في سياستها التخريبية والتدميرية للمعالم الأثرية والتاريخية والمقدسات

المتطرف في المجتمع العلمي لانتقادات شديدة، والأهم من ذلك، أنه من المستحيل العثور على مؤرخ أو عالم سياسي أو باحث آخر ينتقد مثل هذه السياسات المتطرفة في أي مقال أو كتاب أو عرض عام لمدة تزيد عن 25 عامًا.

لقد استطاعت أذربيجان بما تمتلكه من قوة على الأرض أن تعمل على تطبيق قراري مجلس الأمن 874، 884 الصادران عام 1993، وظلا حبرًا على ورق دون تطبيق لمدة 27 عامًا، فقد تقاعست الدول الكبرى ومجموعة مينسك في الضغط على أرمينيا لتطبيقهما، ومع تحرير جيش أذربيجان الوطني لإقليم جبرائيل في 4 أكتوبر، وفضولي في 17 أكتوبر، وزانجيلان في 22 أكتوبر، فإنها بذلك قد تكون طبقت قراري مجلس الأمن، اللذين نصا على انسحاب أرمينيا من هذه الأقاليم دون قيد أو شرط.

كما جاء انسحاب أرمينيا من أغدام وكالباجار، وفقًا لاتفاق السلام الثلاثي الموقع في 10 نوفمبر برعاية روسية، تطبيقًا لقراري مجلس الأمن الدولي 822، 853، اللذين أصدرهما عام 1993، ولم يُطبقا أيضًا طوال 27 عامًا؛ ومن ثم تكون أذربيجان تمكنت من تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي الأربع الصادرة عام 1993، بانسحاب أرمينيا من الأقاليم المجاورة لإقليم قراباغ الجبلية سواء من خلال الحرب، أو بالطرق الدبلوماسية عن طريق المفاوضات.

كانت أذربيجان تتلقى خلال السنوات السبع والعشرين الماضية إشارات من مختلف الأماكن والدوائر الخارجية أنه يمكن أن تتسلم خمس مقاطعات، وتكتفي بذلك، خاصة بعد خسارتها الحرب عام 1994، وأن أرمينيا هي الأقوى؛ فقد حققت النصر في الحرب، وأن استعادة هذه المقاطعات الخمس يعد انجازًا كبيرًا، أما لاتشين وكالباجار فتبقيان إلى أجل غير مسمى ضمن السيادة الأرمينية، وعندما يتم منح قراباغ الجبلية الاستقلال التام يمكن لأذربيجان استعادة أجزاء من تلك المقاطعتين في ذلك الوقت.

تمسكت أذربيجان بعد توقيع أي اتفاق إذا لم تتم عودة لاتشين وكالباجار وشوشا إلى السيادة الكاملة لأذربيجان، وكان ذلك الموقف يثير غضب كثير من الدول الغربية؛ إذ كانت أذربيجان ترى أن وحدة أراضيها يجب أن تكتمل، وتستعيد جميع الأراضي والمناطق المحتلة؛ إذ كان يعتقد قادة أذربيجان بأن حقائق اليوم إذا

لاجئون أذربيجانيون يعيشون في عربات الشحن في محطة السكك الحديدية. تشريد مليون لاجئ أذربيجاني؛ نتيجة العدوان الأرمني.

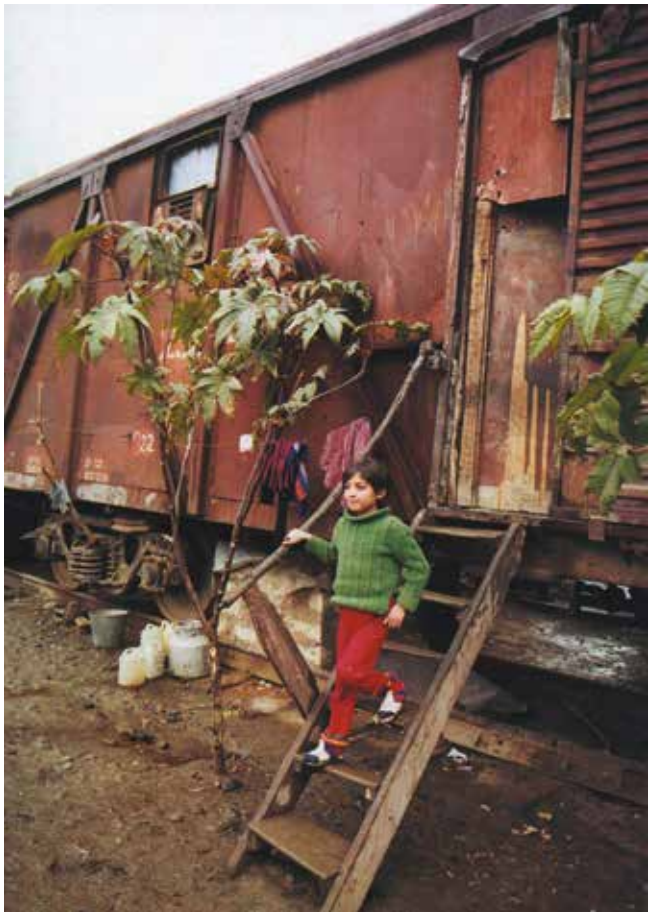

وجدت، فإن الغد له حقائق أخرى، وأن خيار الحرب غير مستثنى أبدًا، ومع استمرار المفاوضات خلال تلك السنوات كانت أذربيجان تعمل على بناء قواها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية؛ إذ كانت تقوم بتعبئة الجهود والموارد كافة، ولتعزيز مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، وفي داخل البلاد كانت تعمل أذربيجان من أجل تعزيز التضامن والوحدة بين جميع فئات الشعب؛ ولذلك فقد استطاعت أذربيجان بناء جيشها الوطني، وتدريبه، وتسليحه بأحدث الأسلحة، وتحويل هذه القوة إلى صيغة "قبضة حديدية"؛ ولذلك فقد أنشأت واقعًا جديدًا بعد الحرب.

الخاتمة:

تؤكد أحداث ووثائق التاريخ، وبما لا يدعو مجالًا للشك أن قراباغ كانت طول التاريخ الذي مرت به المنطقة جزء لا يتجزأ من تراب أذربيجان الوطني؛ إذ كانت تشكل دائمًا منبع الحضارة والثقافة الأذربيجانية في منطقة القوقاز، ويشهد على ذلك ما

قراباغ: نظرة من الخارج

سلمية ودائمة، وإلا فإن حل قضايا مثل الديموقراطية، والإصلاحات الاقتصادية، وتشكيل مؤسسات الدولة الأرمينية قد يكون صعبًا بل مستحيلًا، فهذا الصراع الذي لم يتم حله يهدد سياسة أرمينيا في بناء علاقات جيدة مع جيرانها، وعدم ضمان الأمن والاستقرار على المدى الطويل؛ ولذلك واجهت إدارة تير بتروسيان، التي لم تدخر جهدًا لتحقيق السلام، معارضة شديدة من قيادة قراباغ، وقد أُحرز تقدم حقيقي بين الطرفين عدة مرات، وكانت الفرصة الأخيرة التي بدت ممكنة للغاية، من خلال اقتراح مجموعة مينسك في سبتمبر 1997؛ إذ كان من المرجح أن تقبل أذربيجان وأرمينيا بهذه الوثيقة كأساس لمحادثات بناءة، لكن هذه المرة كانت مجموعة داخل إدارة تير بتروسيان هي التي عارضت الاقتراح بشدة، ولم تترك للرئيس أي خيار سوى الاستقالة، عارضت المجموعة الوثيقة، واعتقدت أنه لا يمكن تقديم تنازلات، على الرغم من المعاملة بالمثل من السلام.

تموج أرمينيا من الداخل بالكثير من المتناقضات، ولا توجد إدارة رشيدة تستطيع اتخاذ قرار يحقق مصالح الشعب الأرمني، فتأثير اللوبي الأرمني في الخارج يضغط على صانع القرار بما يحقق مصالحهم الشخصية خارج البلاد، فهم يمتلكون الأموال، ويمتلكون أوراق الضغط لدى القوى الكبرى التي يعيشون فيها؛ ولذلك يمارسون ضغوطًا دون أن تكون لهم الدراية التامة عن أوضاع البلاد في الداخل، وبما يحقق المصالح القومية للأرمن.

يوجد العديد من العوامل التي أدت إلى فشل المحادثات بين أرمينيا وأذربيجان طوال السنوات الطويلة الماضية، يأتي في مقدمتها مواقف كل من أرمن الشتات؛ أي الأرمن الذين يعيشون خارج أرمينيا، والمجتمع العلمي؛ أي النخب المثقفة التي تشكل الرأي العام في أرمينيا، وأعتقد أنني لا أكون مخطئًا إذا قلت أن مواقف أرمن الشتات متطرفة، أو بعبارة أكثر لطفًا، لا تسهم في إعطاء تقييم أكثر واقعية للوضع في الوطن الأرمني. إن طرفي الصراع يعتقدان أن الوقت كان في صالحهما. كانت أذربيجان واثقة من أن عائدات النفط ستمنحها الوقت للاستعداد للحرب القادمة؛ مما يضمن استمرار الدعم الدولي. أما القادة الأرمن فقد عدوا أن الشتات يعادل قيمة أموال أذربيجان؛ ولذلك فقد تعرض الموقف غير

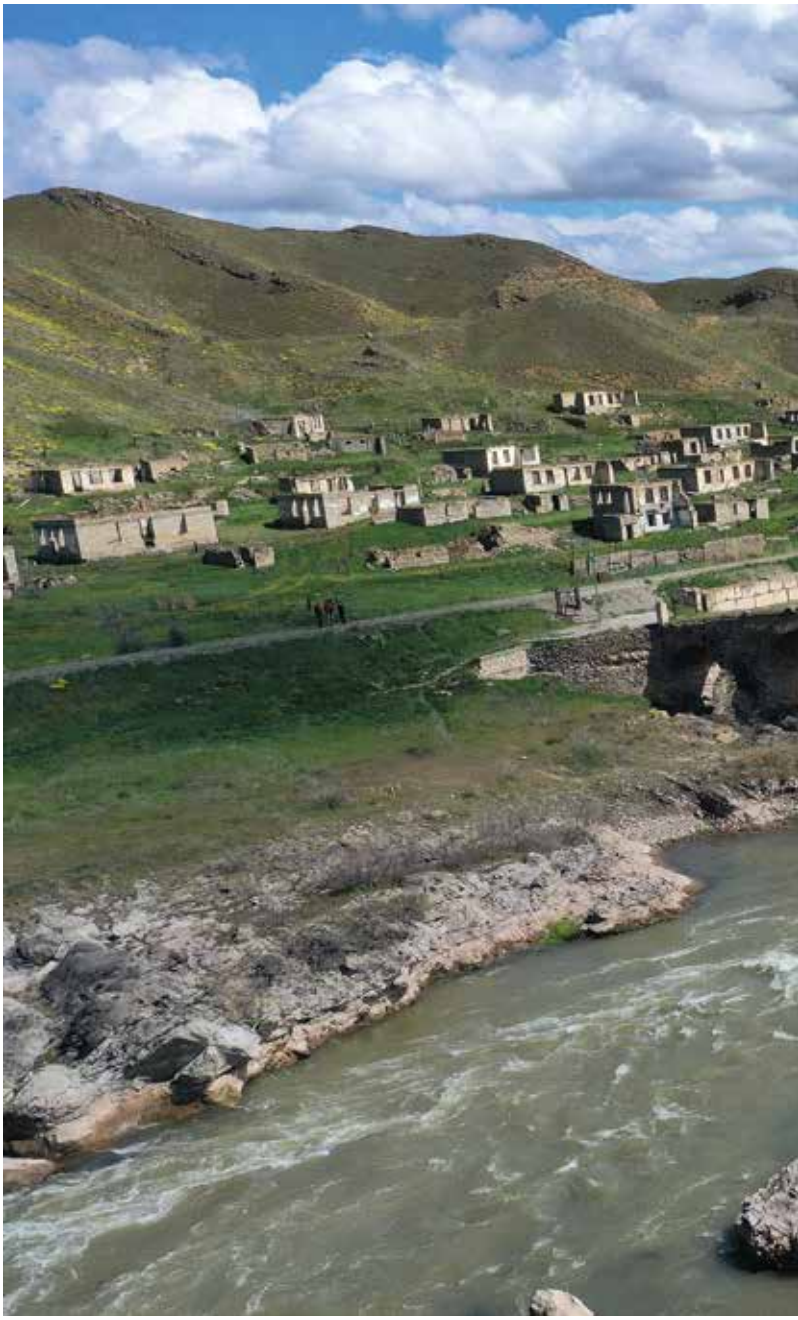

القائمين على هذا التفاوض؛ لذلك فإن الفرق بينهما بسيط، ولكنه حاسم بين الفترتين، فالفترة الأولى، كانت تحت إدارة تير بتروسيان، الذي كان يتبع سياسة التفاوض بهدف إنهاء الصراع حتى وإن كان ذلك على حساب تقديم بعض التنازلات لأذربيجان. أما الفترة الثانية، والتي كانت فيها المفاوضات تحت إدارة "روبرت كوتشاريان"، و"فازكين سركسيان"، و"نيكول باشينيان"، فكانوا يتبعون سياسة الحفاظ على الوضع الراهن من خلال التفاوض. على الرغم من ذلك لم تكن تقبله أذربيجان، وهم يعلمون بذلك،

تلوث نهر "أراز"، وتحوله إلى منطقة كوارث بيئية؛ نتيجة إلقاء مياه الصرف الصحي فيه من قبل أرمينيا.

ولكن كانوا يعولون على دعم مجموعة مينسك لهم، إما بالدعم الصريح، أو السكوت وعدم ممارسة الضغوط على المفاوضين الأرمن.

أما أذربيجان فقد كانت ترى أن مشكلة قراباغ الجبلية هي مشكلة إقليمية يجب إيجاد تسوية لها ضمن وحدة الأراضي الأذربيجانية سواء بوجود السكان الأرمن أو دونهم إذا رغبوا في الخروج، وتكفل أذربيجان حق العيش بأمان لجميع السكان باختلاف تنوعهم القومي والديني.

موقف أذربيجان كان دائمًا بناءً ومتواصلًا جدًّا، وكان يعتمد على معايير القانون الدولي ضمن تحقيق قرارات مجلس الأمن الدولي التي كانت تطالب بسحب القوات الأرمينية بشكل كامل وفوري ودون قيد أو شرط من أراضيها، أما موقف أرمينيا فقد كان يستند دائمًا إلى الموقف المتشدد، وأن النتائج التي توضع على مائدة المباحثات تدل على ذلك بشكل واضح، وفيما يخص "الخطوط الحمراء" فقد أعلنت أذربيجان عنها بشكل واضح للغاية، والرؤساء المشاركون في رئاسة مجموعة مينسك يعلمون ذلك جيدًا، فقد كانت الخطوط الحمراء بالنسبة لأذربيجان تتمثل في وحدة أراضيها التي لا يجوز أن تنتهك في أي حال من الأحوال، ولن توافق أذربيجان على استقلال قراباغ الجبلية في أي ظرف من الظروف، وهذا الموقف الثابت كان ينبثق في الوقت ذاته عن أن أراضي قراباغ الجبلية يجب أن تحتضن في المستقبل جماعات أرمينية وجماعات أذربيجانية، ويتعايش الجميع في أجواء يسودها الوئام والعيش المشترك بين الجميع، كما هو موجود في غيرها من المناطق السكنية في أذربيجان، ومن ضمنها باكو التي تحتضن جماعات أرمينية يقدر عددها بالآلاف، وفي روسيا وجورجيا والدول الأخرى حيث يعيش بعض الأرمن والأذربيجانيين، ويعملون في القرية نفسها، ولا تطرأ بينهم أي خلافات، ولماذا لا يمكن التوصل إلى ذلك المناخ من التعايش بين القوميتين داخل أراضي أذربيجان؟ وخاصة أن أذربيجان حريصة دائمًا على تحقيق التعايش السلمي بين جميع القوميات.

كانت حكومة تير بتروسيان ترى أن الصراع في الأساس قضية بين دولتين جارتين، ويجب إعطاؤه الأولوية في إيجاد تسوية

قراباغ: نظرة من الخارج

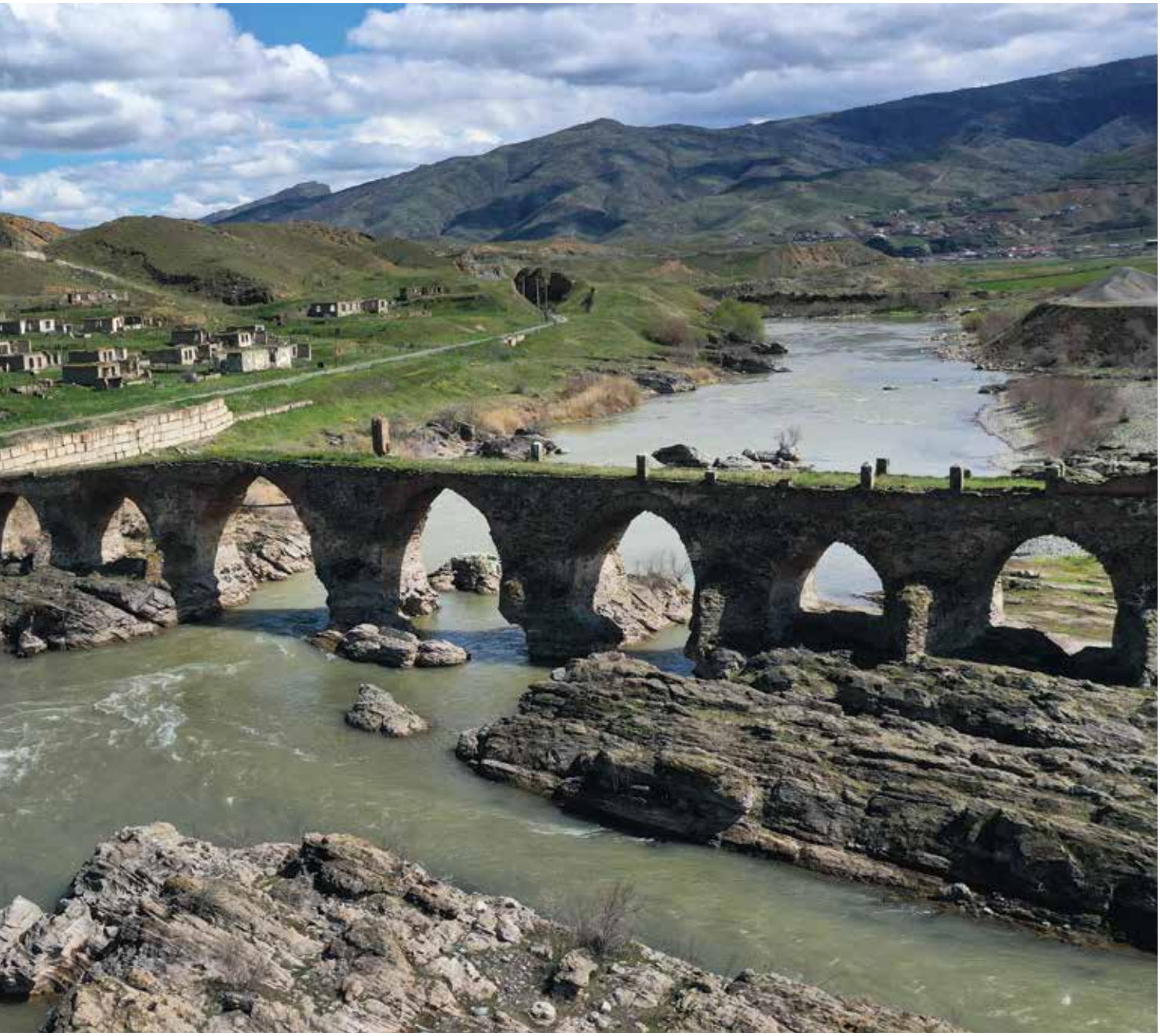

أذربيجان التي تريد حكومتهم الاستيلاء عليها واستمرار احتلالها لها، ومهمتي الرئيسة هي الوفاء بثقة الشعب الأذربيجاني وبوعود كنت وعدت بها طوال السنوات الطويلة التي توليت فيها هذا المنصب، وهي قيادة هذا البلد من أجل تحقيق التنمية، وضمان وحدة أراضيه".

انتظرت أذربيجان سبعة وعشرين عامًا منذ عام 1994، وهي تخوض مفاوضات عبثية لم تحرز أي شيء سوى المفاوضات من أجل المفاوضات، فقد عدت أرمينيا أن عملية التفاوض مع أذربيجان تشكل استراتيجية في حد ذاتها؛ أي أنها تفاوض من أجل التفاوض وكسب المزيد من الوقت، وليس التفاوض من أجل الوصول إلى حلول. وبحسب جيرايير ليباردیان، الذي عمل مستشارًا للرئيس الأرمني السابق "ليفون تير بتروسيان" ونائب وزير خارجية أرمينيا في التسعينيات، فإن استراتيجية التفاوض في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان تنقسم على مرحلتين: المرحلة الأولى من عام 1991 إلى عام 1998، والمرحلة الثانية من عام 1998 إلى عام 2020، وقد ارتبطت استراتيجية التفاوض بالمسئولين الأرمن

أرمينيا ترتكب جرائم بيئية، وتقطع الغابات في الأراضي المحتلة

الذين تظاهروا ضد قرار أرمينيا بضم إقليم قراباغ الجبلية، فيما أطلق على تلك المذبحة اسم "يناير الأسود".

تولت مجموعة مينسك المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمكونة من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا، إدارة المفاوضات بين أرمينيا وأذربيجان بهدف التوصل إلى حل دبلوماسي بشأن الوضع في قراباغ، ولكن على مدار 27 عامًا لم تحقق تلك المفاوضات أي تقدم؛ بسبب تعنت أرمينيا وعدم قبولها بأي حل سياسي للأزمة، ساعدها في ذلك انحياز مجموعة مينسك لها؛ إذ لم تمارس أي ضغوط على أرمينيا للقبول بتسوية سلمية عادلة حول الوضع في قراباغ وفق قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية.

مفاوضات بلا ثمار:

لم تكن أذربيجان تسعى إلى إشعال نيران الحرب، فهي تعد أي حرب صغير أو كبيرة مأساة ووحشية؛ لأنَّ فيها الكثير من المعاناة للناس، وفقدان الأهل والأقارب، وتدمير المنشآت والبيوت، وهذا ما جعلها تنتظر نحو ثلاثين عامًا على أمل أن تحقق المفاوضات السلمية أي تقدم يمكن من خلاله تحرير أراضيها المحتلة، ولكن عندما فُرضت الحرب كانت مستعدة لها، وقادرة عليها، وقد عبر عن ذلك الرئيس "إلهام علييف" عندما قال: "نحن نخوض حرب تحرير أراضينا؛ ولذلك فهي مشروعة بحسب جميع المواثيق والقوانين الدولية، ولا يخفى على أحد، والوسطاء الدوليون يعرفون ذلك جيدًا أنَّه لا يوجد شيء اسمه جيش قراباغ الجبلية، فنحن نخوض حرب ضد القوات الأرمينية المحتلة لأراضينا، التي تستدعي الأرمن للخدمة العسكرية من كل مكان، ويرسلونهم إلى أراضي أذربيجان المحتلة، يرسونهم إلى أغدام، وفضولي، وجبرائيل، وكالباجار، وقوبادلي، ولاتشين، وزنجيلان. والسؤال الذي يطرح نفسه: ماذا يعمل الأرمن في هذه المناطق؟ وعلى أراضي أذربيجان المعترف بها من قبل المجتمع الدولي، لا شيء يبرر ذلك، لا من وجهة نظر القانون الدولي، ولا من الناحية الأخلاقية، ولا يجوز انتهاج سياسة عدم السماح للأذربيجانيين بالعودة إلى أراضيهم التي اضطروا للنزوح عنها منذ 30 عامًا، وهذه الأراضي لم يكن عليها سكان أرمن قط، ولا يجوز تبرير مثل هذا الموقف بأي شكل من الأشكال؛ لذلك جنودنا يقاتلون ويُقتلون على الأرض الأذربيجانية، أما الجنود الأرمن فيموتون على أرض

قراباغ: نظرة من الخارج

لجمهورية أذربيجان على قانون السيادة؛ وقد أكد قانون السيادة سيادة أذربيجان على أراضي "قراباغ الجبلية، ناخيتشيوان"، والذي نص على أنه لا يمكن تغيير حدود جمهورية أذربيجان دون موافقة الشعب الأذربيجاني، كما تضمن القانون بندًا خاصًا حول حق الانفصال عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية من خلال استفتاء يشترك فيه جميع سكان الجمهورية.

كان الدعم السوفيتي للانفصاليين الأرمن كبيرًا ودون حدود، الأمر الذي شجعهم على زيادة العمليات العدوانية المسلحة، وإلى جانب كل ذلك فإن القيادة السوفيتية في موسكو استطاعت أن تستميل قيادة أذربيجان بقيادة "وزيروف" التي استجابت، وخضعت لموسكو، والوقوف موقف التخاذل والخيانة من حقوق شعبها ووطنها، الأمر الذي شجع موسكو على اتخاذ خطوات متسارعة لإخراج ولاية قراباغ الجبلية ذات الحكم الذاتي من تركيب وسيادة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية، وذلك عندما اتخذت هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية قرارًا في 12 يناير 1989، يقضي بتطبيق نظام الإدارة الخاصة في ولاية قراباغ الجبلية ذات الحكم الذاتي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية.

كانت القيادة في موسكو تهدف من قرار تطبيق الإدارة الخاصة في ولاية قراباغ الجبلية هو نزع الولاية من سيادة أذربيجان، ومنحها إلى أرمينيا، ولكن نتيجة النضال والمقاومة الكبيرة لشعب أذربيجان لتلك الخطوة، تم إلغاء عمل لجنة الإدارة الخاصة في 28 نوفمبر 1989، ولكن أرمينيا لم تهدأ في ذلك الوقت مستندة إلى الدعم والمساندة من موسكو، فتم استبدال لجنة الإدارة الخاصة بلجنة أخرى، أطلق عليها لجنة التشكيل؛ إذ استخدمت أرمينيا ذلك الوضع، واتخذت قرارًا في ديسمبر 1989 بإلحاق قراباغ الجبلية إلى أرمينيا السوفيتية الاشتراكية، في الوقت الذي تجاهلت فيه موسكو ذلك القرار، وغضت الطرف عنه، الأمر الذي عمل على توتر الأوضاع في أذربيجان، فاستغلت قيادة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بقيادة "ميخائيل جورباتشوف" ذلك التوتر والغضب على قرار أرمينيا، واتخذه ذريعة لارتكاب جريمة مروعة ضد شعب أذربيجان، حيث أُختيرت باكو لتكون هدفًا لتلك الجريمة الوحشية، وذلك عندما قامت القوات السوفيتية مزودة بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة ودخلت باكو مساء 19 يناير 1990، وفي الساعات الأولى من صباح 20 يناير قامت القوات السوفيتية بعمليات إبادة دموية للأذربجانيين المدنيين العزل

والتخريب والدمار ضد السكان الأذربيجانيين والمناطق السكنية الأذربيجانية تأخذ شكلًا أكثر دموية وعنفًا.

في 12 يوليو 1988، وفي غياب نواب أذربيجان، قررت الأغلبية الأرمينية في مجلس السوفيت المحلي لإقليم الحكم في قراباغ الجبلية، نزع الإقليم من جمهورية أذربيجان، وجرت مناقشة تلك القضية في مجلس السوفيت الأعلى باتحاد الجمهوريات السوفيتية الإشتراكية في جلسته المنعقدة في شهر يوليو 1988، وقام المجلس برفض تلك الخطوة استنادًا إلى المادة 78 من دستور الاتحاد السوفيتي، والذي ينص على عدم إمكانية تغيير الحدود الإدارية لإحدى جمهوريات الاتحاد دون موافقة هذه الجمهورية.

وسط هذه الأحداث التي تزايدت فيها الأعمال الوحشية للأرمن وظهر جليًا أنَّ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي والحكومة المركزية في موسكو لم يكونا مهتمين بما يجري على الأرض، إلى درجة ذهب البعض للاعتقاد بأنَّ هذه الأعمال الإجرامية كانت تتم بتنسيق أو بعلم من القيادة السوفيتية في موسكو، وما زاد من قوة ذلك الاعتقاد صدور القرار الداعي إلى تسريع عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي في ولاية قراباغ الجبلية ذات الحكم الذاتي في مارس 1988، خلال الفترة من 1988 إلى 1995، ولتخفيف حدة التوتر قامت الحكومة المركزية في موسكو باتخاذ عدد من الخطوات الاستثنائية، وإن كانت لم تثبت نجاحها على المدى البعيد، فقد رُتبت حزمة من المساعدات الاقتصادية إلى إقليم قراباغ الجبلية، كما أُقيل سكرتير أول الحزب في أذربيجان "كاموران باجيروف"، وسكرتير أول الحزب في أرمينيا "كارين ديميرتشيان"، كذلك حُرِّكت القوات السوفيتية نحو الإقليم، وأصبح تابعًا بشكل مباشر للسيادة المركزية السوفيتية في موسكو من خلال لجنة برئاسة "أركادي فولسكي".

لقد أحدث إحياء الصراع العرقي بالنسبة للأذربيجانيين صحوة سياسية بالمقارنة بتأثير حرب الأذربيجانيين مع الأرمن خلال الفترة من عام 1905 حتى عام 1907، فقد كانت الخطوة الأرمينية مقدمة للحركة التوسعية نحو أرمينيا العظمى، ومع انتشار العنف العرقي فقد امتلأت العاصمة الأذربيجانية باكو بموجات اللاجئين من المواطنين الأذربيجانيين القادمين من أرمينيا، ومن قراباغ الجبلية، ومن المنطقة الحدودية بين الجمهوريتين التي أصبحت فيها ظروف الحرب هي الحالة الاعتيادية، حيث بلغ عدد الأذربيجانيين اللاجئين والمهجرين من أرمينيا حوالي 210 آلاف نسمة في أواخر عام 1988، وفي سبتمبر 1989 وافق مجلس السوفيت الأعلى

قراباغ: نظرة من الخارج

تدمير جميع القرى في الأراضي المحتلة بوحشية

تزامن مع هذا الإعلان ظهور نشاط لجنة قراباغ الأرمينية إلى العلن المعروفة باسم "كورونك" بعدما ظلت تعمل سرًّا طوال الفترة الماضية في ولاية قراباغ الجبلية ذات الحكم الذاتي، كما شُكِّلت حركة "ميياتسوم" أي الاتصال، والتي كانت تقوم على دعم أرمينيا وولاية قراباغ الجبلية والقيادة في موسكو، والتي كانت تتلقى الدعم والمساندة من الأرمن في الاتحاد السوفيتي، ومن الجاليات الأرمينية في الخارج.

مع بداية فبراير 1988 اتجهت الأحداث في قراباغ الجبلية إلى منعطف آخر أكثر عنفًا، فقد بدأت موجة من أعمال العنف من قبل السوفيت الأرمن في إيروان، وخاصة خانكندي "التي يطلق عليها الأرمن ستيباناكيرت"، وفي 20 فبراير 1988 قدمت دورة مجلس ولاية قراباغ الجبلية ذات الحكم الذاتي إلى المجلس الأعلى لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية طلب لإعادة النظر في الوضع الحقوقي والأساسي للولاية، وقد جاء هذا الطلب بعد سنوات من استعدادات الأرمن، إذ عملوا على تهيئة الأجواء من خلال الترويج لذلك الطلب في أوساط الرأي العام العالمي، وقاموا بدعاية كبيرة لذلك خلال الحرب العالمية الثانية.

أما أذربيجان وقادتها والرأي العام الأذربيجاني فلم يكن لديهم الاستعداد لذلك الأمر، ولم تكن لديهم أفكار وبرامج سياسية معدة سابقًا ضد مشاريع الأرمن حتى كان الحادث الذي قُتِلَ فيه شابان أذربيجانيان، وجُرِحَ تسعة عشر شخصًا آخر من قبل الأرمن في 24 فبراير 1988 في منطقة عسكران، وفي أواخر شهر فبراير جرت عدة أحداث عنف أخرى في مدينة سومغاييت الأذربيجانية الصناعية بتدبير من المخابرات الأرمينية ولجنة أمن الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الإشتراكية.

اتهم الأرمن أذربيجان باتباع سياسات اجتماعية خاطئة في قراباغ الجبلية، وكان ذلك ما تسوقه أرمينيا تبريرًا للعوامل التي دفعتها للمطالبة بفرض السيطرة على أراضي الإقليم، على الرغم من أن المسئولية الحقيقية فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية في الإقليم كانت تقع علي القيادة الشيوعية في الحكومة للاتحاد السوفيتي، مثلما كانت مسئولة عن السياسات الاجتماعية في مناطق الاتحاد السوفيتي كافة بما فيها جمهورية أذربيجان، وجمهورية أرمينيا؛ إذ لم يكن للقيادات المحلية في الجمهوريات أي سلطة مؤثرة في الأوامر الواردة إليهم من موسكو.

أعقب أحداث سومغاييت عدد من الحوادث الأخرى في أماكن متفرقة، ففي 10 مارس 1988 قُتِلَ أربعة من سكان قرية مهماندار الأذربيجانية في جنوب إيراوان، وفي 25 مارس تم تدمير وإحراق أكثر من مائة منزل، وطرد سكانها في القرى الأذربيجانية بمنطقة أرارات، وفي منتصف مايو 1988 تعرضت القرى الأذربيجانية القريبة من منطقة إيراوان إلى هجمات جديدة، وبدأت أعمال القتل

والعشرين لمجلس أمناء الحزب الشيوعي لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وكان رد الحزب دائمًا الرفض والتجاهل، ولكن تلك الإثارة التوسعية المستمرة مهدت الطريق للحركة الانفصالية الأرمينية، إحدى أوائل الحركات الانفصالية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية.

زاد النشاط الانفصالي للأرمن مع مجيء "ميخائيل جورباتشوف" المؤيد للأرمن إلى الحكم، وتولى القيادة على رأس السلطة في الاتحاد السوفييت عام 1985، وقد بدا واضحًا حماية القيادة السوفيتية للأرمن ودفاعهم عنهم؛ لذلك فقد قام "ميخائيل جورباتشوف" بالعمل على إبعاد أكبر عقبة أمام الأرمن، والتي كانت تتمثل في وجود "حيدر علييف" في المكتب السياسي للحزب الشيوعي البلشفي في موسكو، كأول خطوة مساندة للأرمن، وفي فبراير 1987 أعلن الأكاديمي الأرمني "جامييكيان"، والذي كان ضمن قيادة "ميخائيل جورباتشوف" من باريس بأنه قدم اقتراحات عن قراباغ الجبلية ذات الحكم الذاتي إلى القيادة السوفيتية، وأعرب عن أمله بأن هذه المشكلة سوف تجد لها حلًا في ظروف إعادة البناء والديمقراطية المعروفة باسم "البروسترويكا" التي تتبعها القيادة السوفيتية.

قراباغ: نظرة من الخارج

أنقاض مدينة "أغدام" التي احتلها الجيش الأرمني.
والإبقاء على مبنى مسجد الجمعة فقط؛ لاستخدامه
كمركز مراقبة عسكري

أرمينيا لقرار وقف إطلاق النار بين الطرفين، والتي أدت إلى استئناف الأعمال العدائية، ويدعو حكومة أرمينيا إلى استخدام نفوذها لتحقيق امتثال أرمن منطقة مرتفعات قراباغ بجمهورية أذربيجان للقرارات 822 و853 و874؛ ويدعو إلى "انسحاب قوات الاحتلال الأرمني" من منطقة زانجيلان ومدينة غوراديز، ويؤكد قرارات الأمم المتحدة 822 و 853 و 874. كما يحث بقوة الأطراف المعنية على مواصلة السعي؛ للتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض للنزاع في سياق عملية مينسك المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

حرب قراباغ الأولى -1985 1993:

شهدت مرحلة ما بعد نيكيتا خروشوف بداية النقاش حول الوضع في قراباغ الجبلية، ففي 24 أبريل 1965 قام عشرات الآلاف من الأرمن بمسيرات في يريفان مطالبين بإحياء أراضيهم، والتي كانت تضم حسب رؤيتهم أقاليم شرق تركيا وقراباغ الجبلية، ثم كانت العرائض المقدمة لضم قراباغ الجبلية إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية هي الخطوة العملية التالية، ففي عام 1966 قُدِّمَ التماس إلى موسكو يحمل 45 ألف توقيع، وأُرسل خطاب يحمل عشرات الآلاف من التوقيعات إلى الاجتماع السابع

الأراضي الأذربيجانية المحتلة بين عامي (1992م2000-م)
"قراباغ" الجبلية تظهر باللون الأحمر، والسبع مناطق المحيطة بها تظهر باللون الأصفر

شهد إقليم قراباغ صراعًا مريرًا على مدار أكثر من مائة؛ بسبب الأطماع الأرمينية التي لا تنتهي في دول الجوار، خاصة تركيا وأذربيجان، فقد كانت أرمينيا تتحين الفرص لإثارة تلك الأطماع، مستفيدة من الأوضاع السياسية الإقليمية والدولية، فقد استفادت أرمينيا من فترة ضعف الاتحاد السوفيتي في نهاية حقبة الثمانينيات من القرن العشرين، وقامت بدعم عملاء لها من الأرمن الأذربيجانيين للعمل على انفصال إقليم قراباغ عن الوطن الأم الأذربيجاني. وخلال عملية تفكك الاتحاد السوفيتي قامت أرمينيا وبمساعدة الحكومة المركزية في موسكو بشن حرب همجية ضد أذربيجان، تمكنت خلالها من السيطرة علي إقليم قراباغ الجبلي، وأقامت عليه كيان أطلقت عليه "جمهورية قراباغ الجبلية"، أو كما تطلق عليها بالأرمينية "جمهورية أرتساخ" دون أي سند قانوني؛ ولذلك فلم يعترف بذلك الكيان غير الشرعي أي دولة في العالم حتى أرمينيا نفسها لم تعترف بها.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واستقلال الجمهوريات الخمسة عشر المكونة له، ومن بينها أذربيجان وأرمينيا، وخلال فترة بناء الدولة في أذربيجان بعد الاستقلال، شنت أرمينيا بمساعدة روسيا الاتحادية حربًا على أذربيجان، وتمكنت خلالها من احتلال سبع محافظات أذربيجانية في قراباغ: "فضولي، لاتشين، جبرائيل، قوبادلي، أغدام، كالباجار، زانجيلان"، ولأن هذه الحرب وما ترتب عليها من احتلال لأراضي أذربيجان بعد استقلالها عام 1991م؛ فقد أصدر مجلس الأمن الدولي أربعة قرارات بالإجماع تدعو إلى وقف العدوان الأرمني على أراضي أذربيجان والانسحاب دون قيد أو شرط من الأراضي التي احتلتها.

يدعو القرار رقم 822، الصادر في 30 أبريل 1993إلى وقف الأعمال العدائية وانسحاب جميع قوات الاحتلال الأرمني من منطقة كالباجار وغيرها من المناطق المحتلة حديثًا في جمهورية أذربيجان. كما يطالب القرار رقم 853، الصادر في 29 يوليو 1993 بالوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية؛ ويدعو إلى انسحاب قوات الاحتلال الأرمني من منطقة أغدام وغيرها من المناطق المحتلة مؤخرًا في جمهورية أذربيجان.

ويدعو القرار رقم 874، الصادر في 14 أكتوبر 1993 إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار ، ووقف الأعمال العدائية، وانسحاب القوات الأرمينية من المناطق المحتلة حديثًا في جمهورية أذربيجان، كما يدين القرار رقم 884، الصادر في 12 نوفمبر 1993 انتهاكات

أحمد عبده طرابيك

قراباغ بين حربين